نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العـــــدد ٢٥٣ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٩

في هذا العدد

مصر

انشغالات الأمم المتحدة بسياق مكافحة الإرهاب في مصر ص٣

اليمن

وانشغالات الأمم المتحدة بسياق مكافحة التعذيب في اليمن ص٥

فلسطين

حملة لتدويل قضايا الأسرى والمحتجزين في سجون إسرائيل ص٦

السودان

استمرار الخلاف بين طرفي اتفاق سلام الجنوب ص٧

اليمن

المنظمة تجدد دعوتها لحقن الدماء والبحث عن تسوية سليمة ص٩

الصومال

الوضع الإنساني الأسوأ منذ العام ١٩٩١ ص٨

سوريا

استمرار الانتهاكات ضد الحقوقيين ص١٠

مكافحة الفساد :

مبادرات ومواجهات ص١٢

الشكاوى ص١٠

أخبار المنظمات ص١٤

انتخابات العـراق
تم إقرار القانون وبقيت المشكلة

أقر البرلمان العراقي بالإجماع تعديلات قانون الانتخابات لتنتهي الأزمة السياسية التي تشهدها الساحة العراقية منذ عدة شهور على خلفية الفشل في التوصل إلى قانون للانتخابات، ووفقاً للقانون الجديد تجرى الانتخابات التشريعية في مطلع العام ٢٠١٠.

ووفقاً للتعديل الذي تبناه البرلمان باعتباره ملحقاً بقانون الانتخابات، الذي أقر في ٨ نوفمبر/تشرين ثان يتكون البرلمان الجديد من ٣٢٥ مقعداً بدلاً من ٢٧٥ مقعداً، تخصص ٣١٠ منها للمحافظات العراقية الـ١٨، ويخصص ١٥ مقعداً لتعويض بعض المكونات الاجتماعية، من بينها ثمانية مقاعد للأقليات.

ويكون توزيع المقاعد على النحو التالي: ٦٨ للعاصمة بغداد، و٣١ للموصل، و٢٤ للبصرة، و١١ للديوانية، و١٨ للناصرية، و١٦ لبابل، و١٧ للسليمانية، و١٤ للأنبار، و١٤ لأربيل، و١٣ لبعقوبة، و١٢ لكركوك، و١٢ لصلاح الدين، و١٢ للنجف، و١١ لواسط و١٠ للعمارة، و١٠ لدهوك، و١٠ لكربلاء، وسبعة للسماوة.

وكان مجلس النواب قد أقر في ٨ نوفمبر/تشرين ثان قانوناً جديداً للانتخابات بأغلبية ١٤١ صوتاً من بين ١٩٦صوتاً، بعد جدل استمر لأكثر من شهرين بشأن إجراء الانتخابات في كركوك، قبل أن يستخدم "طارق الهاشمي" نائب الرئيس حق النقض في مجلس الرئاسة للحيلولة دون التصديق على القانون ، مصراً على رفع نسبة المقاعد التعويضية للاجئين في الخارج إلى ١٥ % بدلاً من ٥% لضمان تمثيلهم في البرلماني بما يلائم عددهم الذي تقدره الأمم المتحدة بقرابة أربعة ملايين.

وكان الخلاف بشأن كركوك محتدماً داخل مجلس النواب بشأن إجراء الانتخابات فيها قبل الانتهاء من الاستحقاق الدستوري بشأن وضع المدينة، وهو الاستحقاق الذي فشل المجلس في إصدار قانون لتنظيمه طوال السنوات الأربع الماضية، حيث يثور الخلاف بين العرب والتركمان من ناحية والأكراد من ناحية أخرى، على صلة بالخلافات حول التعداد الحقيقي للسكان الأكراد الذين هجّرتهم حكومة صدام حسين من المدينة قسرياً.

ويتهم العرب والتركمان القوى الكردية بإعادة ثلاثة أضعاف المهجرين من المدينة للاستحواذ عليها، واستخدام ثروتها النفطية لتعزيز استقلال إقليم كردستان، وتوفير

نشرة إخبارية/ تصدرها المنظمة العربية لحقوق الإنسان بدعم من وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان التي يشرف عليها مركز دراسات الوحدة العربية

استقلال إقليم كردستان، وربما توفير المقومات لانفصال محتمل للإقليم عن العراق، وأنهم استعانوا بدعم الاحتلال الأمريكي وميليشيا البشمرجة التابعة للحزبين الكرديين الرئيسين لأغراض تشريد سكان المدينة من العرب والتركمان، والذين قدرتهم منظمة الهجرة الدولية في العام ٢٠٠٥ بأكثر من ٧٠٠ ألف مهجر.

وأصر ممثلو العرب والتركمان على إجراء الانتخابات على أساس قوائم الناخبين المسجلة في العام ٢٠٠٤، فيما كان ممثلو الأكراد يصرون على إجرائها على أساس قوائم الناخبين المسجلين حتى يوم إجراء الانتخابات.

وقد فشلت خمس جولات من المساعي التي قامت بها مبعوثة السكرتير العام للأمم المتحدة في رأب الصدع بين الكتل، ورغم أن الجولة الخامسة من مساعي الأمم المتحدة قد نالت توافقاً في مجلس النواب على زيادة حصص المقاعد الموزعة بين العرب والتركمان والأكراد في المدينة، مع اعتماد قوائم الناخبين المسجلين حتى العام ٢٠٠٩، ومنح مفوضية الانتخابات صلاحية التحقيق في أي تلاعب في هذه القوائم واستبعاد المسجلين غير الشرعيين، إلا أن التدخل الأمريكي العلني في اللحظة الأخيرة أدى إلى فشل هذه المساعي. وأسفر عن تبنى مجلس النواب لحل وسط يقوم على اعتماد سجل الناخبين للعام ٢٠٠٩، وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول المخالفات التي قد تكون حصلت في سجل الناخبين بجميع المحافظات التي تم التشكيك في سجلاتها وفي مقدمتها كركوك.

تمثلت الإشكالية الأخرى الأكثر سخونة في اعتماد نظام القائمة المفتوحة بديلاً عن نظام القائمة المغلقة، حيث إن العمل بالقائمة المغلقة قد حال دون نجاح الأحزاب والكتل السياسية الصغيرة والمستقلين في الانتخابات التشريعية وانتخابات مجالس المحافظات، وذلك على الرغم من حصولهم على عدد أكبر من الأصوات من تلك التي تحصل عليها الأحزاب الرئيسة المهيمنة على السلطة في البلاد.

وقد أثبتت انتخابات مجالس المحافظات التي أجريت في يناير/كانون ثان ٢٠٠٩، وكذا انتخابات مجالس المحافظات في إقليم كردستان التي أجريت في يوليو/تموز الماضي حجم الخسارة التي كان يمكن أن تلحق بالأحزاب المهيمنة في حال العمل بنظام القائمة المفتوحة، وهو ما أثار شكوى الرأي العام في البلاد، وعكس حنقاً شعبياً واسعاً على مجمل العملية السياسية.

وقد تعززت هذه الشكوى بمطالب أحزاب سياسية، بينها عدد من الأحزاب الرئيسة، لاعتماد نظام القائمة المفتوحة بديلاً عن المغلقة، بما فيها التيار الصدري، والقائمة العراقية بزعامة "إياد علاوي"، وجبهة الحوار الوطني بزعامة "صالح المطلق"، والحزب الإسلامي الكردستاني، وقوى أخرى مثل هيئة علماء المسلمين ومجالس الصحوات.

وإزاء الحنق الشعبي الواسع على مجمل العملية السياسية، أعلنت المرجعية الشيعية عن دعمها للعمل بنظام القائمة المفتوحة، والذي من المتوقع أن يخصم من أرصدة كل من الحزب الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الدعوة بزعامة رئيس الوزراء "نوري المالكي" والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية بزعامة "عمار الحكيم" والحزب الإسلامي العراقي.

وفي تقدير المنظمة العربية لحقوق الإنسان، فإن الخلافات التي عكسها الجدل حول قانون الانتخابات لا تحمل طابعاً سياسياً بقدر ما تحمل طابع الانقسام الهائل داخل المجتمع العراقي على أسس مذهبية وعرقية وطائفية، وهي الأسس التي نشأت كنتيجة حتمية للسياسات الأمريكية في العراق، وتبلورت منذ عهد الحاكم المدني الأمريكي السابق للعراق "بول بريمر"، الذي تأسس في عهده مجلس الحكم الانتقالي على أساس من المحاصصة بين مكونات المجتمع العراقي.

كما تؤكد المتابعة الميدانية للمنظمة أن التحالفات الناشئة الجديدة لا تعكس توافقات سياسية، لأنها لا تقوم على أساس برامج سياسية موحدة، ولكنها تظل تحالفات ذات طابع انتخابي لا تعكس سوى التباينات والتنافسات الانتخابية داخل المذهب الواحد أو العرق الواحد، وتؤكد حالة التمترس المذهبي والعرقي السائدة في البلاد.

وينعكس منهج المحاصصة في العراق على كافة مناحي الحياة، بما في ذلك تشكيل لجنة الخبراء في مجلس النواب المكلفة باختيار أعضاء المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، والتي شرعت في عملها قبل نهاية أكتوبر/تشرين أول، ويلقي عملها بظلال من الشك على موضوعية ونزاهة التشكيل المتوقع للمفوضية، بما يتناقض مع الإيجابية التي عكستها صلاحيات المفوضية الواسعة التي كفلها قانون إنشائها.

تقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص بتعزيز حقوق الإنسان خلال مكافحة الإرهاب عن زيارته لمصر

قدم مقرر الأمم المتحدة الخاص بتعزيز وحماية حقوق الإنسان خلال مكافحة الإرهاب في ١٤ تشرين أول/أكتوبر تقريره عن زيارته لمصر في الفترة من ١٧ إلى ٢١ أبريل/نيسان ٢٠٠٩ بناءً على دعوة من السلطات المصرية، مشفوعاً بعدد من التوصيات المهمة حول بواعث القلق في مصر.

تناول التقرير قيام المقرر الخاص بفحص عدد من المشاغل الأساسية، وعلى رأسها قانون الطوارئ، ومواد قانون العقوبات التي تتعلق بالجرائم الإرهابية، والمادة ١٧٩ المعدلة من الدستور والتي تمثل الإطار الدستوري والقانوني الحاكم لمكافحة الإرهاب والمعلومات حول جوانب التشريع الجاري إعداده لمكافحة الإرهاب، والذي تعهدت السلطات بإلغاء العمل بحالة الطوارئ في البلاد فور إصداره، محذراً من مخاطر الاعتماد على نص المادة ١٧٩ الذي لا يعد نصاً دستورياً عادياً، ولا يتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

أشار التقرير إلى الآثار السلبية لاستمرار العمل بقانون الطوارئ على نحو متصل يزيد على نصف قرن، وغياب وجود تعريف محدد للإرهاب والجريمة الإرهابية على نحو يكفل عدم التوسع في استخدام إجراءات مكافحة الإرهاب خارج نطاقها، معرباً عن القلق من احتمال استمرار السلطات في الاعتماد على ولاية استثنائية لتوقيف المشتبه في علاقتهم بالإرهاب عند العمل بمشروع القانون المزمع إصداره لمكافحة الإرهاب.

وأعرب عن القلق من استمرار الاعتقال الإداري، ومن التجديد المتكرر لأوامر الاعتقال، وعدم الاستجابة للقرارات القضائية بالإفراج عن الموقوفين إدارياً، وإلى وجود ظاهرة مراكز الاحتجاز غير الرسمية وغير الخاضعة للتفتيش، ومخاطر التعذيب المرافقة لها، والنقص في التحقيق والمساءلة، ومن الاستمرار في اللجوء للمحاكم الاستثنائية، وخاصة المحاكم العسكرية ومحاكم الطوارئ، ونقص ضمانات المحاكمة العادلة، منوهاً بمخاطر ذلك في ظل دور مصر القيادي على صعيد المنطقة وعلى صعيد الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب.

وأوصى بإنهاء العمل بحالة الطوارئ، ومراجعة المادة ١٧٩ بما يتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وإخضاع نصوص القانون ٩٧ للعام ١٩٩٢ للمراجعة، وهو القانون الخاص بتعديل قانون العقوبات فيما يتعلق بالجرائم الإرهابية وبما يتفق مع مبادئ المشروعية، وخاصة فيما يتصل بتعريف الجريمة وربطها بالجرائم التي تستهدف أو تقود مباشرة إلى استخدام العنف المميت والخطير بحق المدنيين.

ودعا التقرير إلى الالتزام بإقامة التهم بحق المنظمات الإرهابية وأعضائها على أساس الأدلة الواقعية على قيام أنشطة إرهابية ذات طبيعة أصلية وعلى الانخراط الفعلي للأفراد المتهمين، مع الامتناع عن إقامة التهم على أساس الأهداف والغايات، والذي قد يقود إلى تأثيم جماعات شرعية ومنظمات حقوقية والمعارضة السياسية.

كما أكد على ضرورة ربط أي قيود على الحريات العامة باعتبارات ومبادئ التناسب والضرورة وبالتطابق مع القانون والمعايير الدولية، على نحو يتفق والتطبيق الصحيح والملائم، ولا يقف عائقاً في وجه الحوار والنقد الموجه للحكومة.

كذلك طالب بإلغاء أي نص قانوني يبيح الاعتقال الإداري مع ضمان الإفراج عن كافة المعتقلين أو إحالتهم للمحاكمة، وحظر أي اعتقال دون محاكمة، وهو الأمر الذي اعتبر توافره ضرورة في مشروع قانون مكافحة الإرهاب، منوهاً بضرورة احترام التشريع لأحكام المواد ٧ و٩ و١٤ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وطالب بالتحقيق على نحو عاجل في الادعاءات بشأن فرض ما يعرف بـ"التوبة" على المعتقلين للإفراج عنهم، كما طالب برفع أي حظر يعيق التفتيش على كافة مراكز الاحتجاز، بما في ذلك مقار مباحث أمن الدولة والمنشآت العسكرية التي قد تستخدم لاحتجاز المشتبه في علاقتهم بالإرهاب، وإلغاء كافة أشكال الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، والسماح بوصول الأطباء والمحامين وأقارب المحتجزين لذويهم.

ودعا إلى إنشاء نظام شكاوى مستقل للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة، وإنهاء

حصانة مرتكبي الانتهاكات.

كما أكد على ضرورة وقف المحاكمات الاستثنائية، بما فيها المحاكم العسكرية ومحاكم الطوارئ، مع الالتزام بأحكام العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وطالب بتوفير ضمانات للمطلوب تسليمهم إلى مصر فيما يتعلق بالإرهاب، داعياً لتوفير الكشف الطبي المسبق والاحتجاز في أماكن معروفة وتسهيل اتصالهم بمحاميهم ومثولهم أمام القضاء، مع التحقيق فيما وقع من انتهاكات سابقة.

وأعرب عن قلقه من الانخراط في برامج وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية غير الشرعية، مطالباً الحكومة بسرعة إنشاء هيئة مستقلة للتحقيق العاجل في المزاعم بشأن الانتهاكات التي رافقت ذلك، واتخاذ تدابير لضمان عدم تكرارها.

وختاماً، دعا المقرر الخاص الحكومة المصرية للتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، وهو ما قال إنه سيسهم في دعم دور مصر الدولي في مكافحة الإرهاب.

تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠٠٩
"نحو تواصل معرفي منتج"

صدر في "دبي" في ٢٨ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٩ التقرير الأول في سلسلة التقارير المعنية بأحوال المعرفة في الوطن العربي، في إطار شراكة بين كل من "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" و"مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم"، والذي ركز على العلاقة العضوية بين المعرفة والمجتمع والتنمية المرتبطة بالتحديث والانفتاح المنتج في الداخل والخارج، كما طرح رؤية وخطة عمل مقترحة لإقامة "مجتمع المعرفة"، للإسهام في "ردم" بعض جوانب "الفجوة المعرفية" القائمة في الوطن العربي.

اهتم التقرير بالعلاقة بين المعرفة والحرية والتحديث، وبكل ما يسهم في تعزيز الكرامة الإنسانية، كما أبرز أهم التحديات على المشهدين السياسي والاقتصادي في المنطقة وضغوطها على الأداء المعرفي العربي، وأهمها:

- استمرار التدخل الأمريكي في العراق، والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية
- المشكلات التي تثيرها نزعات التطرف والتشدد
- تزايد نسبة الفقراء والعاطلين بين السكان حيث بلغت ١٨%، ٣٠% على التوالي في بعض الدول.

وأورد التقرير التفاصيل المتعلقة بالمعرفة سلبًا وإيجابًا، كالتالي:

الجوانب السلبية :

معاناة الوطن العربي من الأمية المعرفية والرقمية، وعكسها في الإحصاءات التالية:

- ٦٠ مليون أمي ثلثاهم من النساء.
- ٩ ملايين طفل في سن الدراسة خارج المدارس.
- ٤٠% من الشباب في بعض الدول لم يتجاوز تعليمهم المرحلة الأساسية.
- ٤٥% من الدارسين بالخارج لا يعودون لأوطانهم.
- كتاب واحد لكل ١٩١٥٠ مواطن، مقارنة بـ ٤٩١ مواطن بريطاني.
- تخلف النظم التعليمية في أغلب الدول العربية عن توطين رأسمال بشري معرفي جيد لتكوين مجتمع معرفة، أو للمشاركة بكفاءة في اقتصاد المعرفة.
- عجز الدول العربية (باستثناء دول الخليج وليبيا) عن بلوغ الأهداف التنموية البشرية المقررة لها عام ٢٠١٥.

العناصر الإيجابية :

ارتفاع معدل مستخدمي اللغة العربية على "الإنترنت" من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨ بنسبة ٢٠٦٤%، وإن كان معدل الاستخدام ذاته في أغلب الدول العربية لا يزال دون المستوى العالمي، إضافة إلى تطور الحريات الاقتصادية في بعض البلدان (دول الخليج)، بجانب تسجيل المرأة نجاحات ومكاسب مهمة، مقارنة ببدايات النصف الثاني من القرن العشرين، وإن ظلت أقل من المطلوب.

واقترح التقرير التعامل مع الموقف على مستويات زمنية ثلاثة:

فوريًا، على أساس الوضع الراهن، لا سيما فيما يتعلق بتوسيع مجال الحريات، ومراجعة الخطط التنموية، ومواءمتها مع متطلبات مجتمع المعرفة.

وعلى المدى المتوسط، وفقًا لمعطيات كل بلد، فيما يتعلق بالسياسات التعليمية والثقافية، والمؤسسات والتشريعات، بالإضافة إلى تطوير اللغة العربية، التي اتسعت الفجوة بينها وبين المعارف الجديدة وتقنياتها.

وعلى المدى الطويل، ترسيخ قيم وآليات المعرفة، والاهتمام في المراحل الثلاث بتخصيص الموارد المالية المستدامة، والقياس المتواصل لحال البيئة التمكينية.

اليمن
لجنة مناهضة التعذيب تناقش تقرير اليمن

في غياب الوفد الحكومي اليمني ناقشت لجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة في دورتها الثالثة والأربعين والتي انعقدت خلال الفترة من ٢-٢٠ نوفمبر/ تشرين ثان، التقرير الدوري الثاني المقدم من اليمن، وأثنت اللجنة على بعض التطورات الإيجابية تمثلت في مصادقة اليمن على عدد من الآليات الدولية. كما أثنت على توقيع الحكومة اليمنية على العديد من مذكرات التفاهم مع المفوض السامي لشئون اللاجئين خلال السنوات ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧، والتي تضمنت التزام الدولة بإعداد قانون للجوء.

ووجهت العديد من **الانتقادات الإجرائية** والموضوعية للحكومة اليمنية، تمحورت الأولى حول عدم التزام الحكومة اليمنية بموعد إحالة التقرير، وتجاهل تقديم إجابات مكتوبة لجملة من القضايا سبق أن ناقشتها اللجنة، وتجاهل الخطاب المرسل من قبل اللجنة في ٢١ أبريل/نيسان ٢٠٠٦ والذي تطلب فيه مزيداً من المعلومات حول تنفيذ اليمن للتوصيات التي سبق وأن قدمتها اللجنة.

وتركزت **الانتقادات الموضوعية** حول غياب الأرقام الرسمية لأعداد السجون والمعتقلات في اليمن وأماكن وجودها، واستمرار تواتر مزاعم انتزاع الاعترافات بالإكراه، والتعذيب وسوء المعاملة في السجون ومراكز الاعتقال التابعة لكافة الأجهزة الأمنية، واستمرار الجزاءات الجنائية المتمثلة في الجلد والضرب وبتر الأطراف على نطاق واسع، وانعدام التفتيش والرقابة على السجون ومراكز الاحتجاز من قبل المراقبين الوطنيين والدوليين، كما انتقدت استمرار الاعتقال الانفرادي وبمعزل عن العالم الخارجي من قبل الأمن السياسي، وانتقدت استمرار وجود مرافق الاحتجاز التي يديرها زعماء القبائل.

ووجهت نقداً شديداً لغياب الضمانات الأساسية للمعتقلين، والتي تشمل الحق في الوصول إلى محام والاتصال بالأقارب والمثول أمام قاضي التحقيق في غضون المهلة المحددة وفقاً للمعايير الدولية، فضلاً عن اعتقال ذوي المشتبه فيهم لمدد تصل إلى سنوات لإجبارهم على تسليم أنفسهم.

كما انتقدت اللجنة استمرار ظاهرة الاختفاء القسري، وطالبت الحكومة بتقديم معلومات تفصيلية عن أحداث بني حشيش التي وقعت في مايو/أيار ٢٠٠٨. كما انتقدت ادعاءات القتل خارج نطاق القضاء في أجزاء مختلفة من البلاد ولا سيما في شمال محافظة صعدة وفي الجنوب.

كذلك انتقدت ظروف الاعتقال في سجون النساء وعدم وجود حارسات وغياب الرعاية الصحية، فضلاً عن احتجاز النساء في كثير من الأحوال بغرض المضايقة والإذلال وسوء المعاملة على أيدي الحراس من الرجال، فضلاً عن تواتر الأنباء عن اعتداءات جنسية واغتصاب. كما انتقدت ممارسات اعتقال الأطفال بما فيهم الذين لا تتجاوز أعمارهم ٧ و٨ سنوات واحتجازهم مع البالغين.

كما انتقدت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، والتي تشمل القتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والاحتجاز لأجلٍ غير مسمى دون تهمة أو محاكمة، والتعذيب وسوء المعاملة، وترحيل غير المواطنين لبلدان يواجهون فيها خطر التعرض للتعذيب.

كما انتقدت اللجنة مسودة مشروع قانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعريف الفضفاض الذي أورده للجريمة الإرهابية، وغياب الإجراءات القانونية والقضائية المتصلة بالتسليم واعتقال واحتجاز الأشخاص.

ووجهت انتقاداً لاستمرار هيمنة السلطة التنفيذية على استقلال القضاء، بالرغم من وجود الضمانات الدستورية والتدابير المتخذة لإصلاح الجهاز القضائي في سياق الاستراتيجية الوطنية لتحديث وتطوير الجهاز القضائي (٢٠٠٥-٢٠١٥)، فضلاً عن استمرار العمل بالمحاكم الاستثنائية التي لا تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

وانتقدت اللجنة التقارير الواردة عن الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض جنسية وغيرها من أشكال الاستغلال، وكذا تهريب الأطفال من اليمن إلى المملكة العربية السعودية في الكثير من الأحيان.

وانتقدت اللجنة خلو التقرير الحكومي من أية إشارة إلى أعداد الشكاوى، أو التحقيقات والملاحقات القضائية لمرتكبي هذه الجريمة.

وختاماً، انتقدت اللجنة الأممية غياب التحقيقات وملاحقة مقترفي انتهاكات حقوق الإنسان من موظفي إنفاذ القانون في كافة الانتهاكات والجرائم التي سبق الإشارة إليها.

فلسطين
التجميد المؤقت للاستيطان مناورة سياسية جديدة لترسيخ الاحتلال

وسط الضبابية التي تحيط بمشروعات عاجزة عن تحقيق سلام عادل يلبي الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية، جاءت تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي عن التجميد المؤقت للاستيطان لتجلي حدود الموقف الإسرائيلي من المشروعات المطروحة، فضلاً عن كونها مناورة سياسية لمؤازرة جهود الدبلوماسية "الإسرائيلية" التي تسعى بكافة الطرق لإحباط تطوير الموقف الأوروبي على أساس مبادرة السويد. ودفع السلطة الفلسطينية للدخول في جولة جديدة من المفاوضات العقيمة، وقد استثنى رئيس الوزراء الإسرائيلي في تصريحاته مدينة القدس بزعم أنها عاصمة "إسرائيل" السيادية، وأنها قضية منفصلة عن المستوطنات وتندرج في قضايا الحل الدائم. كما أعلن أن القرار لا ينطبق على ٢٥٠٠ وحدة سكنية جار العمل بها، وعلى ٥٠٠ وحدة سكنية أخرى تمت الموافقة على بنائها مؤخراً.

أي أن إسرائيل تسعى لترسيخ الاستيطان ووضع اللمسات الأخيرة لمشروعها الاستيطاني الهادف إلى تهويد القدس عبر استئناف المفاوضات، فالعمل يجري على قدم وساق بين حكومة نتنياهو وبلدية القدس في إطار رؤية استراتيجية لتغيير الميزان الديموغرافي في المدينة وعزل شرقي المدينة عن الضفة الغربية، فضلاً عن مساعدة جمعيات يمينية للسيطرة على "الحوض المقدس" في المدينة، حيث تقوم هذه الجمعيات بشراء البيوت في الأحياء العربية في محاولة لزرع مستوطنات يهودية في قلب الحي الإسلامي، ومواصلة سحب حق الإقامة من الفلسطينيين والذين بلغ عددهم خلال العام ٤٥٧٧.

وقد أثار إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي رفض الجانب الفلسطيني بكافة أطيافه: وإقليمياً رفضت مصر خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي معتبرة أنها لا تلبي المطالب العربية والفلسطينية للعودة لعملية السلام، كما تقدمت بمشروع قرار إلى الأمم المتحدة تطالب فيه بإلغاء وبطلان الإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها سلطات الاحتلال لتغيير الطابع القانوني للمدينة.

ودولياً، رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بالقرار، بينما رفضته روسيا ودعت إلى تجميد كلي للاستيطان، وأعلن وزير الخارجية الفرنسية أن خطة نتنياهو "خطوة في الاتجاه الصحيح" و"أن فرنسا تعتبر على غرار المجتمع الدولي بأسره أن الاستيطان في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، يشكل عائقاً أمام السلام"، وعبرت بريطانيا عن أملها في أن يكون الإعلان "الإسرائيلي" خطوة نحو استئناف مفاوضات جدية، وبينما جاء مشروع القرار السويدي بمقترحات مهمة لتطوير الموقف الأوروبي، سرعان ما نجحت الضغوط الصهيونية على الدول الأوروبية وانحيازات بعض الدول الأوروبية في إفقاده جديته كإضافة للموقف الأوروبي، وبقيت صورة الموقف الأوروبي لدى العالم العربي على نحو ما هي عليه منحازة ومتناقضة: منحازة كقوة دبلوماسية تعيق قرارات الأمم المتحدة لنقد الممارسات العنصرية الإسرائيلية (مؤتمر مراجعة ديربان) وكمظلة وقاية للحيلولة دون محاسبة "إسرائيل" على ما ترتكبه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية (تقرير جولدستون)، ومتناقضة بتعبيرها عن قلقها الشديد لحصار غزة في الوقت الذي تشارك فيه كطرف أصيل في هذا الحصار، ولاعتبارها قرار "إسرائيل" للتجميد الجزئي والمؤقت للاستيطان كافياً لبدء مفاوضات سلام جدية، بينما تدين الاستيطان وتؤكد موقفها الثابت من عدم شرعيته، وتحتفي بتسهيلات محدودة للانتقال في الضفة الغربية بينما لم تشر إلى الجدار، وتركز على إطلاق أسير فلسطيني واحد فيما تتجاهل الآلاف من الأسرى الفلسطينيين.

..المنظمة تشارك في الحملة العربية لتدويل قضية الأسرى

في سياق الجهود المبذولة لنقل قضية الأسرى الفلسطينيين من إطارها المحلي إلى الإطار الإقليمي والدولي، وبعد مشاورات مع عدد من منظمات المجتمع المدني العربية المعنية ومن بينها المنظمة العربية لحقوق الإنسان، عقدت وزارة شئون الأسرى والمحررين مؤتمراً دولياً بالتعاون مع جامعة الدول العربية في مدينة أريحا بمشاركة عدد من مؤسسات حقوق الإنسان العربية والدولية، بهدف حشد التأييد الدولي حول قضية الأسرى في سجون الاحتلال، حيث تعتقل قوات

الاحتلال الإسرائيلية وفقاً لمصادر وزارة شئون الأسرى ما يزيد عن ٨٠٠٠ آلاف أسير فلسطيني، موزعين على أكثر من ٢٣ سجناً، من بينهم قرابة ٥٢٧٣ أسيراً يقضون أحكاماً بالسجن لمدد مختلفة، وبينهم ٣٢٧ يمثلون قدامى الأسرى، أمضى ١٢ منهم أكثر من ربع قرن في سجون الاحتلال، وحوالي ٧٧٨ أسيراً صدرت بحقهم أحكام بالسجن المؤبد، و١٤٧٢ أسيراً موقوفين بانتظار المحاكمة، و٤٦ أسيراً من أسرى الدوريات، و٢٠٩ أسيراً في مراكز التوقيف والتحقيق، وتسعة أسرى تصنفهم قوات الاحتلال كمقاتلين غير شرعيين، ووزيران و١٨ برلمانياً، فضلاً عن وجود ٣٢ أسيرة و٢٣٧ طفلاً.

وقد استشهد قرابة ٢٠١ أسير فلسطيني داخل معتقلات الاحتلال، منذ بدء الانتفاضة الثانية بينهم ٧٦ شهيداً، نتيجة الإهمال الطبي أو التعذيب أو القتل العمد، وشهد العام ٢٠٠٧ وحده استشهاد ٧ أسرى.

وأيد تقرير للجنة الدولية لمناهضة التعذيب في مايو/أيار الانتهاكات بحق المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وتؤيد المنظمة العربية لحقوق الإنسان القرار الصادر من جامعة الدول العربية في دورة الانعقاد غير العادية في ١٤ نوفمبر/تشرين ثان، والذي ينص على السعي لاستصدار رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال وفقاً لأحكام القانون الدولي باعتبارهم أسرى حرب ولهم الحق المشروع في مقاومة الاحتلال.

موريتانيا
مجريات انتخابات التجديد الثلثي لمجلس الشيوخ

جرت في موريتانيا في ٨ نوفمبر/تشرين ثان انتخابات لتجديد ثلث مجلس الشيوخ (الغرفة العليا بالبرلمان)، في انتخابات برلمانية جزئية، ويشمل التجديد الجزئي لمجلس الشيوخ ١٨ عضواً (ثلاثة من دائرة نواكشوط و١٤ من دوائر أخرى ومقعد واحد للخارج) يتنافس عليها ٥٢ قائمة، للمعارضة خمسة منها فقط.

وينتخب الأعضاء الجدد لمجلس الشيوخ عن طريق الاقتراع غير المباشر، إذ ينتخبهم أعضاء المجالس البلدية في الدوائر المعنية، أما الشيخ المنتخب عن الخارج فسيختار من قبل المجلس نفسه.

وتعتبر هذه أول انتخابات تجري في ظل النظام الجديد، ومثلت أول استحقاق انتخابي في ظل حكم الرئيس الجديد، وشاركت فيه المعارضة رغم أنها لا تزال تؤكد استمرار الأزمة السياسية، وتطالب بلجنة تحقيق في مجريات الانتخابات الرئاسية الأخيرة ونتائجها.

وأظهرت النتائج الرسمية فوزاً كاسحاً لقوائم حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الحاكم الذي يتحالف مع الإسلاميين في بعض الدوائر، حيث فاز في ١٣ دائرة انتخابية من أصل ١٧، وحصل حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم (أحد أحزاب الأغلبية) على مقعد واحد، فيما حصل المستقلون على مقعدين، أما تحالف المعارضة، فلم يتمكن من الفوز بأي مقعد انتخابي في الجولة الأولى من الانتخابات.

وأعلنت وزارة الداخلية أن جولة ثانية من الانتخابات ستجرى بدائرة انتخابية واحدة هي مقاطعة "ولد ينج"، وستتنافس فيها قائمتان انتخابيتان إحداهما للمعارضة والأخرى للحزب الحاكم.

وبينما أكد الاتحاد من أجل الجمهورية الحاكم أن عمليات التصويت جرت في ظرف طبيعي، اشتكت حملة لائحة المعارضة في دائرة نواكشوط مما أسمته "الاستخدام المنظم للرشوة وشراء الذمم للتأثير على نتائج الاقتراع".

وحذرت الحملة من العواقب التي قد تنتج عن مثل هذا النوع من الممارسات، مؤكدة أن انتخابات في هذه الظروف لن تعكس ميزان القوى السياسية في البلد ولن تزيد الأزمة إلا تعقيداً.

السودان
استمرار الخلاف بين طرفي اتفاق سلام الجنوب .. ومخاوف متزايدة من تجدد النزاع

بالرغم من الجهود المضنية التي تبذلها الأمم المتحدة والعديد من الأطراف الدولية والإقليمية، فقد استمر الخلاف بين طرفي اتفاق سلام الجنوب بشأن الاستعدادات للانتخابات العامة والرئاسية المزمع إجراؤها في أبريل/نيسان ٢٠١٠ المقبل، والاستفتاء بشأن حق تقرير المصير في الجنوب في العام ٢٠١١، وترسيم الحدود، والتنازع على المناطق الغنية بالنفط، ومساندة المعارضة على الجانبين، ووقوع العديد من الاشتباكات المؤسفة.

واتخذ الموقف بين الطرفين طابعاً أكثر

حدة منذ عقد مؤتمر الأحزاب والقوى السياسية في مدينة جوبا عاصمة الجنوب في نهاية سبتمبر/أيلول الماضي، برعاية الحركة الشعبية لتحرير السودان وزعيمها "سلفا كير ميارديت" الذي يشغل موقع نائب الرئيس السوداني بمقتضى اتفاق السلام، وبحضور ٢٠ حزباً سياسياً، بينهم أبرز زعماء المعارضة السياسية في الشمال، وتوصل أطراف المؤتمر إلى اتفاق للضغط على الحكومة السودانية لاتخاذ خطوات التحول الديمقراطي الضرورية قبل إجراء الانتخابات المقبلة.

وعقد المؤتمر وسط معارضة وعزوف من جانب حزب المؤتمر الوطني الحاكم، وستة من الأحزاب المعارضة في جنوب السودان التي انسحبت من المؤتمر باعتباره لا يفي بمطالبها بشأن انفصال الجنوب في العام ٢٠١١.

ورغم أن طرفي الحكم قد توصلا لاتفاق في منتصف أكتوبر/تشرين أول للأسس التي سيجري عليها تسجيل الناخبين وإجراء الانتخابات، وتم رفعه دون الإعلان عن تفاصيله إلى اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور تمهيداً لعرضه على البرلمان الانتقالي لاعتماده، إلا أن قوى مؤتمر جوبا قد انتهت إلى مقاطعة أعمال البرلمان على نحو شبه كامل في نهاية الشهر نفسه، بما في ذلك ممثلو الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وقد تفاقمت الأزمة أكثر بعدما دعا "سلفا كير ميارديت" زعيم حكومة الجنوب إلى التصويت لصالح الانفصال في استفتاء العام ٢٠١١ حول تقرير مصير الجنوب، الأمر الذي اعتبرته الحكومة السودانية خرقًا لاتفاق سلام الجنوب الذي ينص على قيام الطرفين بالعمل على تعزيز وحدة البلاد من خلال الاستفتاء.

كما تفاقمت في أعقاب قيام أجهزة الأمن باعتقال قادة الحركة الشعبية الذين شاركوا في مسيرات أطلقتها قوى مؤتمر جوبا في ٧ ديسمبر/كانون أول للاحتجاج على عدم استجابة الحكومة لمطالبهم بالتزامن مع الانتهاء من تسجيل الناخبين.

وقد ترافقت الخلافات السياسية مع استمرار الصدامات ذات الطابع القبلي في الجنوب، والتي أدت إلى مقتل قرابة ألفي شخص منذ بداية العام الجاري، وهو ما يجاوز عدد القتلى في النزاع في إقليم دارفور بحسب مصادر الأمم المتحدة.

وقد وقعت أغلب الوقائع بين أطراف قبلية متصارعة تتباين تحالفاتها بين الحركة الشعبية وحزب المؤتمر الحاكم. ويعد الصراع على الموارد الضئيلة ومنابع المياه وسرقة المحاصيل والماشية من أهم أسباب الصراعات القبلية، لا سيما مع قلة الأمطار وأثرها على الحصاد وبروز ظاهرة نزوح السكان، غير أن طرفي الحكم يتبادلان الاتهامات بشأن تأجيج الصراعات، أو على أقل تقدير تسليح حلفائهما استعداداً لجولة محتملة من النزاع.

يذكر أن نائب مدير صندوق اليونيسيف قد حذرت من تفشي مجاعة في جنوب السودان تنال من ١,٢ مليون شخص على صلة بندرة الموارد وظروف المناخ الحالية، واعتبرتها مقدمة لنزاع قبلي واسع محتمل، وخاصة في إقليم جونجلي.

الصومال
الوضع الإنساني الأسوأ منذ ١٩٩١

في خضم الحرب الأهلية المتواصلة لقرابة العقدين، يتسم الوضع الإنساني الكارثي بأنه الأكثر سوءًا في تاريخ هذا البلد، ومرشح لمزيد من التدهور على صلة بتفاقم النزاع بين الحكومة الانتقالية الحالية وحركة شباب المجاهدين.

فقد أعلنت منظمة الصحة العالمية في نهاية نوفمبر/تشرين ثان أن الوضع في الصومال قد بلغ أسوأ حالاته خلال الثمانية عشر عاماً الماضية، خاصة في ضوء النقص الحاد في تمويل الاحتياجات الإنسانية، وبصفة خاصة قطاع الصحة في البلاد، وأن مستوى الرعاية الصحية للأم والطفل يعد الأسوأ عالمياً، فيما يعتمد أكثر من ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف شخص على مساعدات إنسانية غير متوافرة.

يذكر أن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية كان قد أعلن أن الصومال يشهد أسوأ أزمة إنسانية في العالم، وأنها تتجاوز إقليم دارفور الذي وصف بأنه الأسوأ حتى العام ٢٠٠٦.

كما يذكر أن نشاط حركة شباب المجاهدين التي سيطرت على غالبية مناطق البلاد قد أدى إلى تقليص نشاطات الأمم المتحدة الإنسانية في البلاد، وعملت الحركة على محاصرة مكاتب الأمم المتحدة، وإغلاق بعضها، كما دعت بعض المكاتب لتعليق نشاطها في البلاد، ومؤخراً طلبت الحركة وقف جهود الأمم المتحدة لاستيراد الغذاء، والاعتماد على المحاصيل المحلية لدعم الزراعة في البلاد.

وهو ما دفع الأمم المتحدة للتحذير من

التوقعات بحركة نزوح جماعي لأكثر من ثلاثمائة ألف صومالي باتجاه الدول المجاورة، والتي تضم بالفعل مئات الآلاف من اللاجئين الصوماليين، فضلاً عن مئات الآلاف من الصوماليين الذين يعيشون في اليمن، بما يتجاوز ١,٢ مليون لاجئ يعيشون جميعاً على المساعدات الإنسانية.

وفي مطلع ديسمبر/كانون أول، أعرب الأستاذ "محمد فائق" مفوض اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بالاتحاد الأفريقي عن قلقه إزاء التطورات في الصومال، معبراً عن اعتقاده بوجود مؤامرة صمت دولية حيال ما يجري في الصومال، وداعياً للتحرك العاجل لوقف التدهور ووضع أسس لانتشال البلاد من حالة التمزق.

على صعيد آخر، تابعت حركة شباب المجاهدين ما تسميه تطبيق الشريعة الإسلامية في مناطقها، وقامت بتنفيذ عدة أحكام بالرجم والجلد والإعدام في وقائع متعددة خلال الشهور الثلاثة الأخيرة.

وشهدت مقديشيو انفجاراً مروعاً في أحد فنادقها أودى بحياة ثلاثة من الوزراء في الحكومة الانتقالية واثنين من الصحفيين بينهما مصور قناة العربية الإخبارية، وذلك في انفجار قنبلة خلال حفل تخريج عدد من الطلاب، وقد نفت حركة شباب المجاهدين علاقتها بالحادث، ولم تتبنه أية حركات أخرى.

وطالب رئيس الوزراء في الحكومة الانتقالية بوضع خطة سلام دولية شاملة على غرار أفغانستان، كما كانت الحكومة قد دعت المجتمع الدولي والقوى الإقليمية للتدخل ومساعدتها في مواجهة حركة شباب المجاهدين. كما أوردت المصادر عزم الحكومة على الاستعانة بالمرتزقة الأجانب تحت مسميات شركات الأمن الخاصة.

وتترافق هذه التطورات مع تدخل عسكري أمريكي مباشر بدعوى تصفية من تصفهم الإدارة الأمريكية بعناصر تنظيم "القاعدة" في القرن الأفريقي، والذين تتهمهم بدعم حركة شباب المجاهدين في الصومال، وكانت الإدارة الأمريكية قد أعلنت أنها قامت بتصفية أحد عناصر القاعدة في غارة جوية شنتها جنوبي البلاد، رغم أن قواتها تتمركز في سواحل الصومال بدعوى مكافحة القرصنة.

كما أعلنت حركة شباب المجاهدين أنها أسقطت طائرة أمريكية دون طيار في مياه المحيط الهندي قبالة ميناء كسمايو، وهو ما لم تنفه المصادر الأمريكية.

وقد أعلنت الولايات المتحدة عن اعتقال ثمانية أمريكيين من أصل صومالي في الأراضي الأمريكية بتهمة العمل على تجنيد أمريكيين من أصل صومالي للسفر إلى الصومال ومحاربة القوات الأمريكية.

اليمن
المنظمة تجدد دعوتها لحقن الدماء والبحث عن تسوية سلمية

بانخراط المملكة العربية السعودية في النزاع المحتدم في اليمن، انزلق المشهد الدموي إلى أسوأ مخاوف المنظمة، باتجاهه نحو أقلمة النزاع أو تدويله.

فرغم التأكيد السعودي على الحرص على قصر التعامل مع حركة المتمردين الحوثيين داخل الأراضي السعودية ولأغراض حماية حدودها، فقد امتدت المواجهة عملياً إلى داخل الأراضي اليمنية في ظل ما يسمى بمنع تهريب السلاح وقطع خطوط الإمداد للحوثيين براً وبحراً.

وقد اعترفت المصادر الرسمية في اليمن بغارات جوية سعودية على معاقل للحوثيين وقوارب مشتبه في نقلها أسلحة إليهم،ولم تنف المصادر السعودية هذه المعلومات.

وقد أعربت دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن عن تضامنها مع السعودية، فيما تراوح الموقف الإيراني بين التحذير من توسيع نطاق النزاع اليمني وبين الدعوة إلى تسوية سلمية.

وتؤكد المصادر الميدانية للمنظمة أن من شأن أقلمة النزاع مع الحوثيين في اليمن بانضمام السعودية أن يثير الكثير من حساسيات الماضي، ويؤثر على كلا المجتمعين السعودي واليمني، ويثير التناقضات المذهبية والمناطقية ويؤجج العصبيات القبلية على نحو يؤثر على المجتمع ومؤسسات الدولة في اليمن، بما في ذلك المؤسسات العسكرية والأمنية.

ولن تمل المنظمة العربية لحقوق الإنسان من التحذير من مخاطر استمرار النزاع الدموي في اليمن، وغياب المبادرات السلمية وأقلمة النزاع وتدويله. وتدعو المنظمة المسئولين في السعودية واليمن إلى الأخذ في الاعتبار المنزلقات الخطيرة التي يمكن أن يصل إليها النزاع في اليمن في جولته السادسة وعامه الخامس.

اليمن

المنظمة تطالب بالإفراج عن المتظاهرين المعتقلين في الجنوب

تعرب المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن بالغ قلقها من استمرار اعتقال قرابة مائتين من بين قرابة ألفي شخص اعتقلتهم السلطات الأمنية خلال التظاهرات التي شهدتها مدينة عدن وبعض مدن الجنوب على صلة بدعوة قوى الحراك الجنوبي للتظاهر.

ويضاعف من قلق المنظمة إعلان السلطات الأمنية أنها أفرجت عن كافة المعتقلين، بينما تؤكد معلوماتها الميدانية استمرار احتجاز قرابة مائتين منهم، وتوصلت إلى قائمة بأسماء٢٠٤ أشخاص.

وطالبت المنظمة السلطات اليمنية بسرعة إطلاق سراحهم، وضرورة الإعلان عن مكان احتجازهم وضمان سلامتهم.

.. واستمرار اختفاء الصحفي المعارض "محمد المقالح"

تعرب المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن بالغ قلقها لاستمرار اختفاء الصحفي "محمد المقالح" رئيس تحرير موقع "الاشتراكي نت" والذي تم اختطافه يوم ١٧ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٩ من وسط العاصمة اليمنية صنعاء.

وكانت المنظمة قد تضامنت مع المنظمات اليمنية في دعوتها للتحقيق بشأن اختفاء المقالح، وأيدت البلاغ المقدم إلى النائب العام الذي وجه مذكرات للجهاز المركزي للأمن السياسي. إلا أن الجهاز ظل على عدم نفيه أو تأكيده لاعتقال محمد المقالح طرفه.

وقد وجهت منظمات المجتمع المدني في ٢٠٠٩/١٠/١٩ رسالة للرئيس اليمنى "علي عبد الله صالح" تحثه فيها على التدخل لإجلاء مصير "محمد المقالح" وإطلاق سراحه.

وتناشد المنظمة السلطات اليمنية سرعة الكشف عن مصير المقالح وضمان سلامته وحريته.

.. وتطالب السلطات بالتحقيق فيما تعرضت له رئيس منتدى الشقائق

استنكرت المنظمة ما تعرضت له "أمل الباشا" رئيس منتدى الشقائق العربي بدءاً من اقتحام مقر منتدى الشقائق بصنعاء مساء ٢٠٠٩/١١/٢٢ وإتلاف أجهزته، وتعرضها لرش وجهها بسائل لإرهابها.

وتلقت "الباشا" مكالمات هاتفية من مجهولين يهددونها، فضلاً عن تعرض سيارتها لتخريب متعمد يهدد سلامتها.

ويعتقد مراقبو حقوق الإنسان أن الأجهزة الأمنية تقف وراءه، ووراء الاعتداءات الأخرى لتخويف نشطاء حقوق الإنسان، خاصة بعد مشاركتها في جهود إعداد تقرير الظل الوطني المقدم إلى لجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة والذي أسفر عن صدور إدانات للسلطات اليمنية، وتضامنها مع عدد من نشطاء حقوق الإنسان الذين تلاحقهم السلطات أمنياً وقضائياً.

وقد طالبت المنظمة السلطات اليمنية بإجراء تحقيق في هذه الوقائع، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان أمن وسلامة "أمل الباشا".

سوريا

المنظمة تستنكر استمرار الانتهاكات ضد الحقوقيين

في تطور سلبي أصدرت نقابة المحامين بدمشق في ١٠ نوفمبر/تشرين ثان قرارًا بشطب المحامي "مهند الحسني" رئيس المنظمة السورية لحقوق الإنسان على خلفية الدعوى المسلكية المرفوعة ضده، وتضمن القرار إنزال عقوبة الشطب النهائي "للحسني" من جدول المحامين في فرع دمشق وذلك بأغلبية أربعة أعضاء صوتوا لصالح قرار الشطب مقابل ثلاثة أعضاء صوتوا ضد اتخاذ أي عقوبة بحقه، وذلك بتهمة ترؤسه منظمة حقوقية دون موافقة النقابة، وحضور جلسات محكمة أمن الدولة العليا وتسجيل ما يتم في الجلسات في سياق عمله الحقوقي كمراقب من دون إذن، بالإضافة إلى نشره "أخبارًا كاذبة تسيء إلى سمعة الدولة".

ويواجه "الحسني" أيضا اتهاماً بارتكاب جناية إضعاف الشعور القومي والنيل من هيبة الدولة ونقل أنباء كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة، وكذلك جنحة نقل أنباء مبالغ فيها تنال من هيبة الدولة، وجنحة إقامة صلات غير مشروعة.

وتقدمت هيئة الدفاع عنه بمذكرة طعن ضد قرار قاضي الإحالة رقم ٥٨٣ والذي صدر بناء على ادعاء النيابة العامة والذي تقرر بموجبه إحالة ملف الدعوى المنظور أمامه إلى محكمة الجنايات بدمشق.

كذلك قرر قاضي التحقيق العسكري في ٣ نوفمبر/تشرين ثان توجيه الاتهام للأستاذ "هيثم المالح" بتهمة ارتكاب جناية نشر أخبار كاذبة توهن نفسية الأمة والتي

تتراوح عقوبتها بين السجن ٣ سنوات و١٥ سنة، بالإضافة إلى توجيه تهمة ارتكاب جنحة ذم وقدح في إدارة عامة متمثلة في مؤسسة القضاء.

بينما تضمن القرار منع محاكمته بجنحة الإساءة لرئيس الجمهورية وكذلك رفض طلب إخلاء سبيله.

وتدعو المنظمة السلطات السورية إلى ضرورة احترام التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، وتطالبها بالإفراج فوراً عن ناشطي حقوق الإنسان، ووقف كافة أشكال الملاحقة والمضايقة، وإبطال الإجراءات التي اتخذت بحق الناشطين.

.. واعتقال صحفي وفصله من وظيفته

اعتقل الصحفي "معن عاقل" في ٢٢ نوفمبر/تشرين ثان، وبعد مرور يومين من اعتقاله، أصدر المدير العام لمؤسسة الوحدة للصحافة والنشر قراراً بفصله من عمله. وتندرج عملية الاعتقال في إطار حملة اعتقالات تعسفية وإدانات موجهة ضد مدافعين عن حقوق الإنسان.

السعودية
.. وتطالب بإطلاق مصري محتجز وتمكينه من الانتصاف

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان حالة المواطن المصري الدكتور "أسامة حجازي" المستشار القانوني للغرفة التجارية بجدة والذي يعمل بالسعودية لدى شركة كبرى، والذي حصل على حكم قضائي لصالحه يتيح نقل كفالته فضلاً عن إلزام كفيله السابق بدفع مبلغ ١٥٥ ألف ريال، والذي فوجئ بقيام الشرطة بإلقاء القبض عليه وإيداعه بسجن ترحيلات جدة حيث تمكن كفيله السابق من استصدار أمر بترحيله حتى لا يتمكن من مواصلة تنفيذ الحكم القضائي الصادر لصالحه. وطالبت المنظمة السلطات السعودية بإطلاق سراحه وتمكينه من تنفيذ الحكم القضائي الصادر لصالحه.

مصر
الحكم بمعاقبة عقيد شرطة في جريمة تعذيب

في متابعتها لقضية تعذيب المواطن "رجائي منير" وإصابته بعاهة مستديمة، رحبت المنظمة بالحكم الذي أصدرته محكمة جنايات الإسكندرية في ٧ /١١/ ٢٠٠٩ في الجناية رقم ١٠٨٩ لسنة ٢٠٠٩ كلى شرق إسكندرية بمعاقبة عقيد شرطة "أكرم سليمان" بالسجن المشدد لمدة خمس سنوات والغرامة عشرة آلاف جنيه لتعذيبه "رجائي محمد منير سلطان".

وكانت النيابة العامة قد أحالته للمحاكمة لأنه ألقي القبض علي الضحية المعاق ذهنيا والبالغ من العمر ٤٦ عاماً واحتجزه واعتدى عليه بالضرب باستخدام عصا بما أدى لإصابته بالرأس والذراع الأيسر وأماكن متفرقة نتج عنها كسور ونزيف بالمخ وكدمات متفرقة أدت إلى إصابته بعاهة مستديمة.

وتجدد المنظمة تأكيدها على عدم كفاية الردع العام والخاص في جرائم التعذيب واستعمال القسوة والجرائم الحاطة بالكرامة في قانون العقوبات، وضرورة تعديل المادة ١٢٦ لتشمل كافة أنماط التعذيب واستعمال القسوة وليس فقط تعذيب المتهمين لحملهم على الاعتراف.

تونس
انتهاكات متعددة لحريات الناشطين والصحفيين

قررت ثلاث صحف هي صحف "الموقف" و"الطريق الجديد" و"مواطنون" في ١١ نوفمبر/ تشرين ثان الاحتجاب لمدة أسبوع في إطار تحرك احتجاجي للمطالبة برفع المضايقات والتدابير غير القانونية، والتي كان من آخرها صدور أمر من وزير الداخلية للمطابع المسئولة عن طباعة الصحف الحزبية المعارضة بتسليم كل النسخ المطبوعة لتلك الصحف إلى "الشركة التونسية للتوزيع".

كما شهدت هذه الفترة صدور حكم بحق الصحفي "توفيق بن بريك" في ٢٦ نوفمبر/تشرين ثان بالسجن لستة أشهر بتهمة الاعتداء بالعنف على امرأة في الشارع.

كما صدر حكم بحق "زهير مخلوف" في ٢٤ نوفمبر/تشرين ثان بالسجن ثلاثة أشهر بتهمة الإساءة للغير عبر الإنترنت، وبدفع تعويض قدره ٦٠٠٠ دينار.

وطبقا للأستاذ "مختار الطريفي" ورئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، فان كلتا المحاكمتين غابت عنهما جميع شروط المحاكمة العادلة والنزيهة.

وقد تعرض الصحفي "لطفي حجي" في ٢٩ نوفمبر/تشرين ثان لاعتداء من مجهولين، مصحوباً بشتائم واتهامات بسبب نشاطه الصحفي، وذلك لدى عودته إلى تونس عبر مطار قرطاج.

وتدعو المنظمة السلطات التونسية لوقف مختلف أشكال الاعتداءات والملاحقة بحق ناشطي حقوق الإنسان واحترام التزاماتها الدولية.

مبادرات ومواجهات

يتابع هذا القسم ما بدأه في العدد السابق من النشرة من رصد مظاهر الفساد على الساحة العربية سواء من واقع المبادرات الرامية لمكافحة الفساد ومدى فاعليتها في مكافحة هذه الظاهرة أو إسهامات الهيئات المعنية والمجتمع المدني في هذه المواجهة.

*** آلية تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد:**

عقدت في قطر خلال الفترة من ٩ – ١٣ نوفمبر/تشرين ثان **الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد** الصادرة في العام ٢٠٠٣.

أقر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد آلية استعراض تنفيذ الدول الأعضاء لبنود الاتفاقية التي وقعتها الـ ١٢١ دولة الحاضرة تتضمن آلية استرداد الموجودات التي تنقل إلى بلاد أخرى بصورة غير شرعية وآليات المساعدة الفنية للدول والإجراءات الوقائية لمكافحة الفساد، كما ستخضع الدول لآلية مراقبة كل خمس سنوات لتقييم مدى احترامها لتعهداتها، لكن بعض بنود المتابعة تبقى اختيارية مثل زيارات التقييم للدول الأعضاء، وأشار مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة أنه سيتم فقط نشر موجز للتقرير المعد في ختام التقييم.

وانتقدت منظمات غير حكومية الطابع غير الإلزامي للزيارات الميدانية التقييمية لأنه يضعف في رأيها آلية المتابعة. وكذلك عدم علانية وشمولية تقارير الدول عن مدى تعهدها والتزامها بالاتفاقية وعدم عرضها على البرلمان الوطني بحيث يتمكن ممثلو الشعب من متابعة مدى جدية السلطة التنفيذية في تنفيذها، وخلو البيان الختامي من أي بند لدور المجتمع المدني في عملية مكافحة الفساد.

*** دليل البرلماني العربي لتفعيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:**

على هامش المؤتمر الثالث للدول الأطراف في الاتفاقية أطلقت **منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد** في ١١ نوفمبر/تشرين ثان دليل "البرلماني العربي لتفعيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، الذي يعتبر الأول من نوعه في الوطن العربي. ويهدف الدليل إلى مساعدة البرلمانيين العرب في دفع دولهم للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من جهة والعمل على تطبيق الاتفاقية في الدول التي وقعت عليها ومتابعة كيفية تنفيذ السلطة التنفيذية لها من جهة ثانية.

ويقدم الدليل في قسمه الأول تحليلاً للاتفاقية وأحكامها ومدى إلزامية تلك الأحكام للدول الأطراف مثلما يعرض متطلبات تنفيذها من حيث التخطيط الاستراتيجي والتدابير التشريعية والإدارية والممارسات التطبيقية. ويتضمن القسم الثاني خطوات عملية لتفعيل دور البرلمانيين في تنفيذ الاتفاقية حول التدابير الوقائية والتجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي واسترداد الموجودات وما الذي يجب أن يقوم به البرلمانيون في الدول التي لم تصبح طرفاً في الاتفاقية بعد، والتي أصبحت طرفاً في الاتفاقية. ويشتمل القسم الثالث على نماذج من تنفيذ الاتفاقية في المنطقة العربية، ويعرض للسياسات والممارسات الوقائية في مكافحة الفساد والتدابير المتعلقة بالجهاز القضائي والنيابة العامة والإثراء غير المشروع. ويبين الدليل أن اتفاقية الأمم المتحدة التي وقعتها ١٥ دولة عربية أرست آلية للتعاون بين مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية والإقليمية والدولية لدعم جهود تطبيق الاتفاقية ومن بينها آليات التواصل والتكامل مع شبكة الجهات الحكومية وغيرها مع الاهتمام بمسألة استرداد الموجودات.

*** هيئة النزاهة العراقية تحيل ٩٣٢ متهماً بقضايا تخص الفساد إلى المحاكمة:**

أعلن رئيس **هيئة النزاهة العراقية** عن إحالة ٩٣٢ متهماً بقضايا تخص الفساد إلى محاكم الجنايات خلال العشرة أشهر الأولى خلال العام ٢٠٠٩، وأوضح أن معظم تلك الدعاوى تتعلق بعقود ومقاولات كبرى. وأشار إلى أن هيئة النزاهة تركز

على جميع مظاهر الفساد، لكنها تعتمد أسلوبين في التعامل. أسلوب معالجة بعض مظاهر الفساد كظاهرة، تفشي الرشوة الصغيرة في الدوائر الخدمية وهي ظاهرة منتشرة لا يمكن لأحد اليوم أن ينكرها، ولا يمكن معالجتها على أسس فردية (فلا يمكن أن تأتي بالقطاع العام كله لتلقيه في السجن)، كذلك مشكله تزوير الشهادات، فهيئة النزاهة غير معنية بجرائم التزوير ولا يدخل في اختصاصها كجرائم، لكنها تدخلت في جرائم تزوير الوثائق المدرسية باعتبارها ظاهرة أخلت بالنظام والوظيفة العامة، بينما تلاحق قضايا الفساد الكبير المتعلقة بالعقود والمناقصات واحدة بواحدة.

*** مساهمات المنظمات غير الحكومية في مكافحة الفساد:**

عُقد في قطر في ٧-٨ نوفمبر/ تشرين ثان **المنتدى العالمي السادس لمكافحة الفساد وحماية النزاهة** تحت شعار "العمل معاً في محاربة الفساد" بمشاركة واسعة لكافة الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد، وممثلين للمجتمع المدني، وناقش المؤتمر إيجاد حلول جماعية ودولية للقضاء على ظاهرة الفساد ودور القطاعين العام والخاص وتضارب المصالح وموضوعات أخرى.

وخلال المنتدى أعلن التحالف العربي لمكافحة الفساد (تحالف المادة ١٣) عن مبادرة من أجل ترسيخ اتجاه مشترك وخلق جسور من التعاون والشراكة بين المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص بالتعاون مع الشركاء الدوليين. ودعا إلى ضرورة تفعيل الالتزام بالاتفاقية العالمية لمكافحة الفساد في ما يخصّ شراكة المجتمع المدني وإلى ضرورة تجسيدها كواقعٍ ملموس عبر إعطاء الفرصة الأكبر لهذا المجتمع في مجال الرقابة والرصد لمكافحة الفساد ولإصدار التقارير.

وطالب المنظمات الدولية والحكومات بأن تفي بالتزاماتها بما ورد في الاتفاقية لجهة دور المجتمع المدني فيها والذي هو شريك أساسيّ وتقوية إمكانياته وتعزيز قدراته وتطوير الشراكة معه في هذا المجال.

ويضم التحالف منظمات وحركات ناشطة في تسعة بلدان عربية، وهي: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان (اليمن)، والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية – لا فساد (لبنان)، والبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان (مصر)، والمنظمة المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية (مصر)، وحركة نشطاء سلطنة عمان لحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان في الجزائر، وبارترز (شركاء الأردن)، وتونسيون لمكافحة الفساد، وحركة ناشطون كويتيون ضدّ الفساد، وناشطون بحرانيون ضدّ الفساد، وجمعية الشباب الديمقراطي (اليمن)، ونقابة المهن الفنية الطبية في اليمن، وحركة ناشطون مغربيون ضدّ الفساد، وحركة ناشطون إماراتيون ضدّ الفساد، وحركة ناشطون مصريون ضدّ الفساد، وحركة ناشطون سعوديون ضد الفساد، والمنظمة الآفرومصرية لحقوق الإنسان.

وأصدرت **منظمة الشفافية الدولية** التقرير الدولي للفساد العام ٢٠٠٩ حسب مؤشر تباين الفساد الذي يحصي ١٨٠ دولة على أساس ١٣ استطلاعاً أجرتها عشر منظمات مستقلة، تمنح نقاطاً تتراوح بين ١٠ للدول التي تعتبر نظيفة وصفر للأكثر تورطاً في الفساد، ذكر التقرير أن ظاهرة الفساد تفتك أكثر ما تفتك بالدول الأفقر وتلك التي تعيش صراعات مسلحة وعلى رأسها الصومال وأفغانستان.

وحازت قطر (٧ نقاط) فجاءت في المرتبة ٢٢ عالميًا، ودولة الإمارات (٦,٥ نقاط) في المرتبة ٣٠، وسلطة عمان (٥,٥ نقاط) فجاءت في المرتبة ٣٩، والبحرين (٥,١ نقاط) في المرتبة ٤٦، والأردن (٥ نقاط) في المرتبة ٤٩، والسعودية (٤,٣ نقاط) في المرتبة ٦٣، وتونس (٤,٢ نقاط) في المرتبة ٦٤، والكويت (٤,١ نقاط) في المرتبة ٦٦، والمغرب (٣,٣ نقاط) في المرتبة ٨٩، وكل من الجزائر وجيبوتي ومصر (٢,٨ نقاط) وثلاثتهم في المرتبة ١١١، وسوريا (٢,٦ نقاط) فجاءت في المرتبة ١٢٦، وكل من لبنان وليبيا (٢,٥ نقاط) في المرتبة ١٣٠، وموريتانيا (٢,٥ نقاط) في المرتبة ١٣٠، واليمن (٢,١ نقاط) في المرتبة ١٥٤، والعراق والسودان (١,٥ نقطة) في المرتبة ١٧٦، والصومال (١,١ نقطة) في ذيل القائمة بالمرتبة ١٨٠.

وتعتبر منظمة الشفافية الدولية أن النزاعات المسلحة وحالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعيق الجهود المبذولة لمكافحة الفساد.

المنظمة تستقبل وزير شئون الأسرى والمحررين

استقبلت الأمانة العامة للمنظمة في منتصف نوفمبر/تشرين ثان وفداً فلسطينياً برئاسة السيد "عيسى قراقع" وزير الأسرى والمحررين، وتناولت المناقشات سبل دعم جهود تحرير الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وخطة الوزارة في تدويل قضية الأسرى والمحتجزين، والسعي لاستصدار قرار من محكمة العدل الدولية بشأن الوضع القانوني للأسرى والمحتجزين ودعم جهود الإفراج عنهم.

وقد أعربت المنظمة عن دعمها الكامل لهذه القضية ووضع إمكانياتها في خدمة هذه الحملة، وقدمت عدة مقترحات عملية للتعاون.

.. وتوقع مذكرة تفاهم مع جامعة جونز هوبكنز

وقعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم للتعاون مع مشروع الحماية، كلية الدراسات المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز، بهدف إقامة إطار للتعاون بين الطرفين لوضع برامج ومشاريع، وأنشطة مشتركة لتحسين قدرات المنظمات النسائية في المجتمع المدني في مصر، وإنشاء شبكة من منظمات المجتمع المدني في مجالات النهوض بحقوق المرأة وحقوق الإنسان. وتتضمن البرامج المشتركة تنظيم مؤتمرات وبرامج تدريبية في الإطار الدولي لحقوق الإنسان وآليات التقارير الموازية للهيئات التعاهدية للأمم المتحدة.

.. وتشارك في ورشة عمل لتفعيل توصيات جولدستون

كذلك شاركت المنظمة في ورشة العمل التي نظمها اتحاد المحامين العرب في ١١ نوفمبر/تشرين ثان حول سبل تفعيل التوصيات الواردة في تقرير "ريتشارد جولدستون" حول محاسبة مقترفي جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل" خلال عدوانها على قطاع غزة.

استمع المشاركون إلى تقرير "شعوان جبارين" رئيس منظمة الحق عبر الفيديو كونفرانس نظراً لحظر السفر الذي تفرضه إسرائيل عليه، كما استمعوا إلى تقرير "عصام يونس" رئيس مركز الميزان الذي شارك في الاجتماع. وكذلك إلى تقارير من أمين عام الاتحاد ورئيس الاتحاد، وأمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وممثل عن جامعة الدول العربية. فضلاً عن مساهمات متخصصة من خبراء في القانون الدولي.

.. وتستقبل وفداً من منظمة بيت الحرية

كذلك استقبلت الأمانة العامة منتصف نوفمبر/تشرين ثان وفداً من منظمة بيت الحرية برئاسة الدكتورة "سو فوجن" مديرة البرامج الدولية لحقوق الإنسان والحريات الدينية. تناول الحوار مناقشة صريحة حول تقارير منظمة بيت الحرية، والحاجة إلى تطوير رؤيتها لقضايا المنطقة، كما تناولت رؤية المنظمة لقضايا الحريات الدينية في المنطقة، وسياسات الإدارة الأمريكية تجاه قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

.. وتنظم دورة تدريبية للإعلاميين

نفذت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في مطلع نوفمبر/تشرين ثان دورة تدريبية لمعدي برامج الإذاعة والتليفزيون بالتعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان، ومعهد التدريب بإتحاد الإذاعة والتليفزيون.

وقد أجريت هذه الدورة التدريبية في سياق بروتوكول التعاون الموقع بين المجلس القومي والمنظمة، واستهدفت تعميق وعي المشاركين بمبادئ حقوق الإنسان وآلياتها وإشكالياتها، وتعزيز قدرتهم في الوصول إلى مصادر معلومات حقوق الإنسان وتقييمها وسبل نشر مبادئ حقوق الإنسان عبر وسائل الإعلام الجماهيرية، وقد شارك في هذه الدورة ٢٤ إعلامياً وإعلامية.

.. وتشارك في الاجتماع السنوي لمشروع "بناء"

شاركت المنظمة في الاجتماع السنوي لمشروع بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان في مصر والذي يجري بالتعاون بين الحكومة المصرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

عقد الاجتماع في ٢٢ نوفمبر/تشرين ثان بهدف تعزيز التواصل بين شركاء المشروع. وقد تناولت المداخلات الرئيسة تطور المشروع ودور كل من الصحافة والإعلام والمؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان. واستعرض المشاركون خبرة

تجاربهم مع المشروع وأثره، وقدموا العديد من الاقتراحات، وقد وعد السفير "أحمد حجاج" المنسق الوطني للمشروع بأخذها في الاعتبار.

وقد مثل المنظمة في الاجتماع الأستاذ "محسن عوض" الأمين العام وأ."علاء شلبي" كبير الباحثين في الأمانة العامة.

.. وتشارك في اجتماع إطلاق المرحلة الثانية من مشروع دعم المجلس القومي

عقد كل من المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماعاً تشاورياً لتعميق الرؤية التنفيذية للمرحلة الثانية من مشروع دعم المجلس (مشروع إنسان)، وهو المشروع الخاص بدعم قدرات المجلس للاضطلاع بمسئولياته النابعة من قانون تأسيسه وتطوير مهامه في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مصر، وامتدت فترة المشروع بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، وتم الاتفاق في ختام المشروع على تمديده لمرحلة جديدة تستغرق ثلاث سنوات أخرى.

عقد الاجتماع برئاسة الدكتور "بطرس غالي" رئيس المجلس وبحضور كل من الدكتور "منير ثابت" مدير البرنامج الإنمائي في مصر والدكتور "حسام بدراوي" عضو المجلس، والأستاذة "نجلاء عرفة" مسئولة المشروع في البرنامج الإنمائي وعدد من ممثلي وكالات الأمم المتحدة والسفارات الأجنبية ومؤسسات التمويل الدولية. وشارك في الاجتماع الأستاذة "نهاد أبو القمصان" مدير المركز المصري لحقوق المرأة، والأستاذ "علاء شلبي" كبير الباحثين بالمنظمة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة.

استهدف الاجتماع التشاور حول سبل تنفيذ خطة عمل المشروع "إنسان ٢" والذي يتضمن محاور تحديث الخطة الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان، ومواصلة جهود المجلس في سياق الاستعراض الدوري الشامل لمصر في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، ودعم المشاركة الانتخابية في المجتمع المصري، والرقابة على الانتخابات، مع تعزيز التعاون بين المجلس ومؤسسات المجتمع المدني في مختلف محاور المشروع.

.. وترحب بإنشاء مؤسسة وطنية في البحرين

رحبت المنظمة بالأمر الملكي الذي أصدره ملك البحرين في ١١ نوفمبر ٢٠٠٩ بإنشاء مؤسسة وطنية تعمل على تعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان في المملكة.

ورغم أن المنظمة لم تطلع على النص الكامل للأمر الملكي الخاص بإنشاء المؤسسة فإن الإعلان الرسمي الصادر في هذا الشأن يكشف عن توافق مع المعايير الدولية من حيث تأكيد الاستقلالية وممارسة العمل بحرية، وتخصيص الموارد في الميزانية العامة للدولة، وتنوع تشكيلها وخلوه من المكون الحكومي، وكفالة قدر من الحصانة لأعضاء المجلس، فلا يجوز أبعادهم إلا بأمر ملكي، وبناء على توصية من المجلس بأغلبية أعضائه.

كما يعطي المجلس اختصاصاً عريضاً يتضمن نشر ثقافة حقوق الإنسان، والتوصية بتعديل التشريعات، وإبداء الرأي فيما يحال إليه من الجهات المختصة، وتلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، وإصدار التقارير والنشرات المتصلة بأهداف المؤسسة، والتعاون مع المنظمات الدولية والوطنية ذات الصلة بما يخدم أهداف المؤسسة، ويضع على عاتق الأجهزة والوزارات معاونة المؤسسة في أداء مهامها وتزويدها بما تطلبه في هذا الشأن.

والمعروف أن المؤسسات الوطنية "مؤسسات دولة" تعمل على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهي ذات طابع استشاري وتقع في منزلة بين الهياكل الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، وتتنوع أشكالها وتنظيماتها، لكن توافق المجتمع الدولي على وضع معايير لاستقلاليتها واختصاصاتها وقدرتها على الوفاء بواجباتها فيما يعرف بمبادئ باريس ١٩٩٢.

وتحقق المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان نتائج إيجابية مهمة، وتعد قيمة مضافة لجهود تعزيز احترام حقوق الإنسان كلما تمثلت المعايير الدولية وتمسكت باستقلاليتها وعبرت عن هموم مجتمعاتها ومطالبه.

والمنظمة على ثقة بأن تشكيل المؤسسة الوطنية في البحرين، وإقرار لائحتها التنفيذية، وأداءها سيأتي معبراً عن المبادئ المهمة التي أوردها الأمر الملكي، وحيوية منظمات المجتمع المدني في البحرين في حراكها المستمر نحو النهوض بحقوق الإنسان.

الرابطة التونسية لحقوق الإنسان تسعى لعقد مؤتمرها السادس

عقدت الهيئة المديرة للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في ٢ ديسمبر/كانون أول جلسة للنظر في عدد من المسائل المتعلقة بأوضاعها الداخلية بهدف تذليلها، والتي حالت دون عقد مؤتمرها العام السادس منذ العام ٢٠٠٥.

وعبرت الهيئة المديرة عن ارتياحها لأخبار ووعود من شأنها إذا تجسدت على أرض الواقع أن تفتح المجال أمام تسوية نهائية لملف الرابطة "تحفظ استقلالها وتحميها من الاندثار".

وجددت الهيئة استعدادها للتعاون مع مختلف الأطراف المعنية، واتخذت عدة قرارات في هذا الاتجاه، ومن أبرزها تأكيد عزمها على إنجاز المؤتمر السادس في أجل لا يتجاوز شهر مارس/آذار المقبل وأن يكون مؤتمراً وفاقياً لا يقصي أي طرف، وتشكيل لجنة لإدارة الحوار الداخلي والتفاوض برئاسة أ. "المختار الطريفي" رئيس الرابطة، وتضم في عضويتها السادة "صلاح الدين الجورشي" و"خليل الزاوية" و"أنور القوصري" و"مصطفى التليلي".

وتعمل اللجنة على استكمال الحوار مع كل أعضاء الرابطة دون استثناء بما في ذلك الشاكون، والذين جرت مع بعضهم لقاءات أولوية بالفعل.

تأسيس المنبر السوري للمنظمات غير الحكومية

عقد في ٧ ديسمبر/كانون أول لقاء تحضيري ضم كل من لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا، ومركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، والرابطة السورية للدفاع عن حقوق الإنسان، واللجنة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا، ولجنة الدفاع عن الصحفيين في سوريا، والمنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا، والهيئة السورية لشئون المرأة والطفل، والمنظمة الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك بهدف تأسيس منبر المنظمات غير الحكومية في سوريا للعمل على صياغة رؤية تدفع باتجاه "اتخاذ خطوات مغايرة على أساس مبادئ حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والثقافية".

واتفق المشاركون على تأسيس المنبر السوري للمنظمات غير الحكومية، وتم انتخاب د."عمار قربي" منسقاً للمنبر، واتفق على أن يعمل المنبر في إطار اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وفقاً لرؤية وأهداف تخدم المصالح المشتركة لشعوب المنطقة، واعتبر المشاركون أن المنبر مفتوح للشخصيات والمنظمات والهيئات غير الحكومية في سوريا على اختلاف مجالات أعمالها ورؤاها.

شارك في تحرير هذا العدد :
أ.هايدي الطيب، أ.علاء شلبي، أ. محمد راضي، أ. ممدوح سالم
أ. معتز بالله عثمان، أ. إسلام محمد أبو العينين، أ. فاطمة فرغلي
الإخراج الفني : أ. سامي زكريا

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربي *مقرها الرئيس بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة *وحاصلة على صفة علاقات العمل مع منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٤.

الأمين العام : أ.محسن عوض
رئيس مجلس الأمناء : د.أمين مكي مدني
نائب الرئيس : د.سهام الفريح
المقر الرئيس : ٩١ شارع الميرغني- مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ج.م.ع.
ت : ٢٤١٨١٣٩٦
فاكس: ٢٤١٨٥٣٤٦
بريد إلكتروني:
@link.net
موقع الإنترنت :
www. .net
www. b um n ig ts. g

الاشتراكات السنوية للعضوية :
داخل مصر ٥٠ جنيهاً مصرياً.
خارج مصر ٥٠ دولاراً .
تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطني المصري - فرع ثروت.
حساب جاري ٥٨١٨٣٥ .
Alwatany Bank of Egypt Sarwat.
Account 581835.